HUMAN RIGHTS WATCH

"لا خيار"

غياب الرعاية الصحية الإنجابية في جنوب كردفان في ظلّ سيطرة المتمردين

***يتوفر التقرير كاملا بالإنغليزية هنا:**
https://www.hrw.org/node/303836/

ملخص

قبل 4 أعوام، قضت حسينة سليمان (14 عاما)، من قرية الهدرة في محلية دلامي، يومين من المخاض في البيت، منهكة بسبب النزيف والإغماء المتكرر. وضعها أهلها على دراجة نارية – وسيلة النقل الوحيدة في القرية – بين رجلين لبلوغ قرية أكبر على بُعد ساعتين. وهناك، انتظروا لساعات سيارة لتنقلها إلى أحد المستشفيين في ولاية جنوب كردفان التي يسيطر عليها المتمردون. عندما وصلت أخيرا، أخرج طبيب مولودها الميت بعملية قيصرية وقال لحسينة إن عنق رحمها أضيق من أن تلد بطريقة طبيعية.

في غياب معلومات صحية أو وسائل لمنع الحمل، أصبحت حسينة حاملا مرتين أخريين. أُخرج مولودها الثاني في المستشفى لكنه مات قبل بلوغ شهره السادس. وخلال الأسابيع الأخيرة من حملها الثالث في سن 18، فرّت حسينة وأهلها من القرية هربا من قصف الحكومة. جاءها المخاض على ضفة النهر حيث كان ملجأ أهلها، وعانت 3 أيام من مخاض عسير تخطى خلاله جسمُ الطفل عنق الرحم لكن الرأس بقي عالقا في رحمها قبل أن تجد وسيلة نقل للمستشفى. وإلى غاية ديسمبر/كانون الأول 2016، لم تكن حسينة قد حصلت بعد على دعم لتنظيم الأسرة.

***

لا تحصل النساء والفتيات اللواتي يعشن في مناطق سيطرة المتمردين في جبال النوبة في جنوب كردفان بالسودان على وسائل منع حمل أو رعاية مناسبة قبل الولادة أو رعاية توليدية طارئة. يجعلهن ذلك عاجزات عن التحكم بعدد أطفالهن والمباعدة بين الولادات، ويعرضهن لمضاعفات صحية خطيرة وأحيانا الموت.

يعتبر انخفاض فرص الحصول على الخدمات الصحية أحد العواقب المدمرة العديدة المترتبة على 6 سنوات من النزاع المسلح بين قوات الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال" (الحركة الشعبية) المتمردة والمؤلفة من حركة تحرير جنوب السودان سابقا والحزب الحاكم في جنوب السودان.

كان الوصول إلى الرعاية الصحية منخفضا في 4 مناطق خاضعة حاليا لسيطرة المتمردين – أسوأ مما هو عليه في أجزاء أخرى من السودان بسبب التهميش من الحكومة السودانية والنزاعات السابقة – وذلك حتى قبل بدء الحرب الحالية العام 2011. لا يمكن لوم الوضع الإنساني السيئ هناك على النزاع بالكامل، لكن القصف الحكومي غير القانوني، وتدمير العيادات بسبب القصف، وضعف توزيع الأدوية، وصعوبة عبور الجبهات، كلها عوامل أدت إلى زيادة صعوبة الوصول.

لم تحقق جهود تقديم المساعدة الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة لتحسين الحالة الإنسانية أي نجاح، مع فشل طرفي النزاع في الاتفاق على آلية مشتركة خاصة بالجهود الإنسانية رغم 15 جولة محادثات رعاها الاتحاد الأفريقي على مدى 6 سنوات، وجهود ومقترحات أخرى بذلها مسؤولو الأمم المتحدة ودبلوماسيون. يعيش مئات الآلاف في مناطق سيطرة المتمردين بدون خدمات صحية أو معونة غذائية أو أي مساعدات أساسية كانت تحاول الأمم المتحدة تقديمها ضمن إطار المساعدات الإنسانية. كما يشعر عمال الإغاثة في المنطقة بالقلق نظرا لمواجهة المدنيين في بعض المناطق الآن أسوأ نقص في الأغذية منذ 2011 و2012، عندما ساهم نقص الأغذية في نزوح أعداد كبيرة، مع تقارير تشير إلى موت أشخاص بسبب الجوع.

في ديسمبر/كانون الأول 2016، أجرت باحثتان من هيومن رايتس ووتش مقابلات مع 90 شخصا في مناطق سيطرة المتمردين في مقاطعات هيبان ودلامي وأم دورين، بما في ذلك 25 مقابلة متعمقة مع نساء وفتيات تتعلق بحصولهن

على الرعاية الصحية الإنجابية. وتحدثت الباحثتان أيضا مع شهود وضحايا سوء المعاملة، وسلطات المتمردين المحليين، وعمال إغاثة. يستند هذا البحث إلى نتائج 5 تحقيقات سابقة أجرتها هيومن رايتس ووتش في منطقة جبال النوبة، المناطق الجبلية في منطقة كردفان السودانية، مكان إقامة جماعات من قبائل النوبة المختلفة، بين عامي 2011 و2015.

بينما يواجه المدنيون، ممن يعيشون في جنوب كردفان عددا لا يحصى من الانتهاكات الحقوقية، خاصة من يعيشون في مناطق سيطرة المتمردين، يركز التقرير على محدودية فرص وصول النساء والفتيات إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، على أمل أن يؤدي تسليط الضوء هذا إلى إثارة انتباه الحكومة السودانية، والحركة الشعبية، والمجتمع الدولي تجاه هذا الجانب المهمل بشكل خاص من الاحتياجات الإنسانية في المنطقة. يصف التقرير أيضا سنوات المفاوضات التي مرت والجهود المختلفة التي بذلها الدبلوماسيون والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتي أخفقت في تزويد العاملين في المجال الإنساني بحرية الوصول إلى المجتمعات في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

عندما بدأ النزاع في يونيو/حزيران 2011، منعت الحكومة السودانية عمال الإغاثة الدوليين، مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، من السفر إلى مناطق سيطرة المتمردين جنوب كردفان. ظل حظر السفر هذا قائما مع فشل الطرفان، عاما بعد آخر، في الاتفاق على ترتيبات وصول المساعدات الإنسانية أو تنفيذ الاتفاقات. أدت التشريعات الوطنية التقييدية للمجموعات الإنسانية وإغلاق المنظمات غير الحكومية وطرد الموظفين من الخرطوم، منهم كبار موظفي الأمم المتحدة، إلى خلق مناخ اختارت فيه المجموعات الإنسانية عدم الضغط بقوة للوصول (إلى مناطق سيطرة المتمردين جنوب كردفان). عنت هذه القيود أنه لم يُسمح إلا لعدد قليل من عمال الإغاثة بالعمل حتى في مناطق سيطرة الحكومة جنوب كردفان، وكانت أنشطتهم محدودة. كما حظرت الحكومة السودانية باستمرار عبور عمال الإغاثة الحدود الدولية، من جنوب السودان أو إثيوبيا المجاورة، إلى أجزاء السودان التي يسيطر عليها المتمردون.

شجعت الحركة الشعبية على عبور عمال الإغاثة الحدود إلى مناطق سيطرتهم، رغم القيود، وسمحت لهم بتقديم المساعدة. تقدم هذه البرامج، غير المصرح بها حكوميا، رعاية طبية منقذة للحياة ومساعدة إنسانية للمدنيين. لكنها تصل إلى جزء قليل من السكان، ومحدودة الإمدادات. مؤخرا، طلبت الحركة الشعبية إجراء المزيد من المفاوضات بدل قبول عرض من الحكومة الأمريكية أواخر 2016، بتقديم المساعدة الطبية من مناطق سيطرة الحكومة في السودان. واصل المتمردون إصرارهم على أنهم سيقبلون فقط عرضا يسمح بتقديم بعض المساعدات عبر الحدود، ليتمكنوا من نقل المقاتلين الجرحى بأمان إلى أماكن طبية في بلدان مجاورة، لكونهم لا يثقون بعدم تدخل الخرطوم لمنع أي تدفق للمساعدة من داخل السودان، كما فعلت الحكومة في الماضي. وجدت هيومن رايتس ووتش أن المدنيين الذين يعيشون في مناطق المتمردين، منهم من عاش حربين، واجهوا انتهاكات فظيعة ارتكبتها القوات الحكومية، ولا يثقون بعدم تدخل الحكومة السودانية في توزيع المساعدات.

وفقا لـ "منظمة الصحة العالمية"، انخفض معدل الوفيات المرتبطة بالولادة بين الأمهات في السودان من 744 لكل 100 ألف مولود حي في عام 1990 إلى 311 مولودا في عام 2015. غير أن النساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاع، مثل جنوب كردفان الذي يسيطر عليه المتمردون، لا يملكن الوصول إلى الخدمات الصحية الحكومية الرئيسية، المدعومة من مانحين، والتي ساهمت في هذا الانخفاض. لا توجد بيانات حديثة عن وفيات الأمهات في المنطقة، إلا أن الجهود البحثية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية في عام 2006 وضعت معدل وفيات الأمهات في جنوب كردفان عند 503 لكل 100 ألف مولود حي، مقابل 91 لكل 100 ألف ولادة في الولاية الشمالية و213 في ولاية شمال كردفان المجاورة لجنوب كردفان. وفي مناطق النوبة التي يسيطر عليها المتمردون في هيبان ودلامي وأم دورين، يقدم عمال مهرة رعاية سابقة للولادة في مستشفيين وعيادات خارجية تابعة لهما، حيث يعملون

دون إذن حكومي. مع ذلك، تعيش العديد من النساء والفتيات في أماكن أبعد من قدرتهن على الوصول إلى الرعاية الطارئة أو يعشن على الجانب الآخر من جبهات النزاع، مما يجعل سفرهن إلى المرافق خطرا جدا. تعتمد معظم النساء الحوامل على قابلات محليات لا يملكن تدريبا رسميا، أو قابلات مدربات لم يعد في إمكانهن الحصول على معدات جديدة أو معقمة منذ بدء النزاع. وقد تضطر النساء والفتيات اللواتي يعانين من مضاعفات أثناء المخاض إلى السفر لعدة أيام، وغالبا في طرق خطرة، أو عبر الجبهات، للحصول على الرعاية التوليدية الطارئة.

لا يتوفر تنظيم الأسرة إلا في حالات نادرة. وتوفر الإدارة المتمردة للحركة الشعبية معظم الرعاية الصحية من خلال شبكة تضم نحو 175 عيادة، إلا أن هذه العيادات لا توزع وسائل منع حمل، مثل الواقيات الذكرية. توفر إحدى الوكالات وسائل منع حمل عبر الحقن لمدة 3 أشهر، ولكن تتطلب القيود التي فرضها عليها المتمردون المحليون قيامها بالطلب من أزواج المريضات إعطاء الإذن لهن قبل التمكن من توفير وسائل منع الحمل لهن.

لم تعرف معظم النساء اللاتي قابلناهن ما هو الواقي الذكري، ولم يسمعن عن خيارات أخرى لمنع الحمل. قال عاملو منظمات غير حكومية وعاملون وجهات صحية لـ هيومن رايتس ووتش إن الواقي الذكري نادرا ما يتوفر في الأسواق رغم زيادة حالات السيلان والزهري على مدى العامين الماضيين ومواجهة نسب عالية من النساء الحوامل التهاب الكبد ب. لا يمكن للنساء والفتيات حماية أنفسهن من الأمراض المنقولة جنسيا أو السيطرة على خصوبتهن.
في يناير/كانون الثاني 2017، رفعت حكومة الولايات المتحدة، عبر أمر رئاسي، عقوباتها الاقتصادية المفروضة على السودان، مستشهدة بتعاون حكومتها في مكافحة الإرهاب، دورها في التصدي للنزاعات الإقليمية، الحد من القتال في مناطق النزاع، وتخفيف القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. من المقرر أن يقدم واضعو السياسة الأمريكية تقريرا عن أداء السودان حول هذه الجوانب في يوليو/تموز 2017 لتحديد ما إذا كان تعليق العقوبات المؤقت سيتحول إلى دائم. حثت هيومن رايتس ووتش صناع السياسة في الولايات المتحدة على اعتماد مجموعة معايير حقوقية واضحة في هذا التقييم، تشمل احترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما وضع حد للقصف العشوائي؛ إدخال تحسينات ملموسة وواضحة على وصول المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع؛ الإفراج عن الأفراد المحتجزين تعسفا دون توجيه اتهام إليهم من قبل أجهزة الاستخبارات والأمن الوطنية؛ إنهاء استخدام القوة القاتلة لقمع الاحتجاجات؛ وإدخال إصلاحات على التشريعات الرئيسية.

كما تحث هيومن رايتس ووتش الولايات المتحدة على تأجيل تقييمها لتقدم السودان من يوليو/تموز 2017 إلى موعد لاحق، كون التقدم المجدي بحاجة إلى وقت أطول من 6 أشهر المنصوص عليها في الأمر التنفيذي، والحاجة إلى وقت أكثر لتقييم التزام السودان بتحسينات أوسع نطاقا في مجال حقوق الإنسان.

ومنذ إعلان الحكومة عن وقف إطلاق نار من جانب واحد في حزيران/يونيو 2016، لم يبلغ عن وقوع قتال واسع النطاق في جنوب كردفان، ولكن تم الإبلاغ عن قصف في بعض مناطق النزاع في السودان. وفي عام 2017، بدا أن القصف الجوي، المتواجد في الكثير من النزاعات في جنوب كردفان، وولاية النيل الأزرق، ومنطقة دارفور، قد توقف مؤقتا، أو على الأقل تقلص إلى حد كبير. وقد سمح السودان هذا العام للوكالات الإنسانية بإجراء تقييم وتقديم بعض المساعدات في الأجزاء التي لا يمكنها الوصول إليها في دارفور. كما سمحت بتواجد أكبر لموظفي الأمم المتحدة في مناطق سيطرة الحكومة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. رحبت المنظمات الإنسانية بالتحسينات، لكن القيود الحكومية المفروضة على السفر لا تزال قائمة، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع مثل جنوب كردفان. من المهم جدا تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع مناطق النزاع. وإذا لم تتصرف الحكومة السودانية والحركة الشعبية والمجتمع الدولي لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق سيطرة المتمردين، فإن قدرة مئات آلاف المدنيين على تأمين الغذاء والحصول على الرعاية الصحية - بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة – ستستمر في التدهور.

حتى مع محدودية الموارد المتاحة، على جميع الحكومات الالتزام بتوفير إمكانية الوصول إلى الأدوية الأساسية بالنحو الذي حددته منظمة الصحة العالمية، وتوفير الرعاية الصحية الإنجابية والأمومية.

تشكل عرقلة إيصال الرعاية الصحية، التي تكون المنظمات الإنسانية المحايدة في مناطق سيطرة المتمردين في أمس الحاجة إليها، كما فعلت الحكومة السودانية في الماضي، انتهاكا لالتزامات السودان بموجب القانون الإنساني الدولي. كما تشكل انتهاكا للحق في الصحة، وتمييزا ضد سكان النوبة الذين تأثروا بشكل مباشر. كما انتهكت الحركة الشعبية التزاماتها كطرف في النزاع، برفضها التعسفي قبول المساعدات الدولية الواجب تسليمها بنزاهة داخل السودان.
ينبغي أن يقوم خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالسودان والمقررين الخاصين الآخرين بالتحقيق في السياسات والإجراءات التي تتخذها سلطات كلا الجانبين - الحكومة السودانية والحركة الشعبية - في منع إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المجتمعات المحتاجة. كما ينبغي أن يتضمن التحقيق خبراء في مجال الحق في الصحة وحقوق النازحين، لتحديد ما إذا كانت تلك السياسات والإجراءات تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وينبغي النظر، عند إجراء هذا التحقيق، في السياق الذي تم فيه اتخاذ إجراءات لعرقلة المساعدة الإنسانية، مثل القصف الجوي الذي شنته الحكومة السودانية على المناطق المأهولة بالسكان، من أجل تحديد النطاق المحتمل للجرائم التي قد تكون ارتكبت.

الذين يتم تحديد مسؤوليتهم عن على مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات فردية على القادة السياسيين والعسكريين عرقلة وصول المعونات أو أي انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليَّين في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ينبغي تمديد الحظر المفروض على الأسلحة المطبق حاليا على ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق، ومنح الأذن لفريق خبراء بمواصلة رصد الوضع في كلا المنطقتين. يحتفظ مجلس الأمن حاليا بنظام عقوبات على السودان لا يغطي سوى الانتهاكات التي تحدث في دارفور.
على السودان السماح للأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى بالعمل دون عراقيل في مناطق النزاع، بما في ذلك ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وينبغي أن توافق الحركة الشعبية على وصول مقدمي مساعدة حياديين، وعدم تعليق اتفاق تسليم المساعدات الإنسانية تعسفيا.

يحمي القانون الدولي حق المرأة في الرعاية الصحية، بما في ذلك الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. ينبغي أن تشمل البرامج الإنسانية في جنوب كردفان في مناطق سيطرة المتمردين، إلى جانب توفير الغذاء وغيره من الخدمات الصحية الأساسية، تحسين وصول المرأة إلى خدمات الصحة الإنجابية التي تتيح لها ممارسة الاستقلال الذاتي والسيطرة على أجسادها وحياتها.

توصيات

إلى حكومة السودان

- الوقف الفوري لجميع الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك استخدام القنابل المتشظية غير الموجهة والقنابل العنقودية.
- التعهد فورا بوقف استخدام الذخائر العنقودية، تماشيا مع الحظر الدولي للذخائر العنقودية.
- التسهيل السريع لوصول وكالات الأمم المتحدة ومجموعات المساعدات الإنسانية الوطنية والدولية دون عراقيل لتقديم مساعدة محايدة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين وفقا لالتزامات القانون الدولي؛ الإسراع بمنح بتأشيرات الدخول وأذون السفر لمنظمات المعونة الإنسانية والعمال، والتعاون التام معها.
- إلغاء اللوائح التعسفية المتعلقة بعمليات المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والتي تضع عقبات ومعوقات لا داع لها ضد المساعدة الإنسانية، وإيقاف جميع العقبات البيروقراطية والعمليات المعرقلة.
- الاتفاق على طرق لتقديم المعونة الإنسانية المحايدة إلى المناطق تحت سيطرة المتمردين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، سواء عبر خطوط القتال أو عبر الحدود، والسماح لجهات دولية بتقديم المساعدات.
- التحقيق فيمن قام بهجمات غير قانونية ضد مدنيين أو أعيان مدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة، ومقاضاة مرتكبيها توجيه اتهامات إليهم.
- دعوة طرفي النزاع محققين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وهيئاتهما المعنية بحقوق الإنسان، والسماح لهم بإجراء تحقيقات محايدة في الانتهاكات الحقوقية في السودان، بما في ذلك جنوب كردفان.
- التصديق على "اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو) و"بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا" (بروتوكول مابوتو) وتنفيذهما.

إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان –شمال

- التسهيل السريع لوصول وكالات الأمم المتحدة ومجموعات المعونة الإنسانية الوطنية والدولية لتقديم مساعدة محايدة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية وفقا لالتزامات القانون الدولي؛ والسماح بمراقبة دولية، ومنح إذن سفر سريع لجميع عمال ومنظمات المعونة الإنسانية، والتعاون التام معها.
- العمل مع الشركاء الدوليين في المجال الإنساني، وتوفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة في جميع العيادات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة عبر الاتصال الجنسي، فضلا عن وسائل منع الحمل التي تحمي من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.
- إلغاء أي لوائح محلية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، تطلب من النساء الحصول على إذن من أزواجهن للحصول على وسائل منع الحمل، وإعلام الجمهور بالتغيير، وتنظيم حملات إعلامية حول تنظيم الأسرة.
- تنظيم حملات توعية عامة حول تنظيم الأسرة، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنوثية، وزواج الأطفال، ووفيات الأمهات.

- تعزيز وضمان مشاركة المرأة في محادثات السلام وفي المناصب العليا في الإدارة المدنية للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون.
- اعتماد استراتيجيات لإنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وضمان معاقبة مرتكبي العنف العائلي في إطار القانون.
- الالتزام علنا باحترام "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو) و"بروتوكول مابوتو"

إلى المنظمات الإنسانية والجهات المانحة، بما فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج

- دعوة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأطراف النزاع إلى ضمان وصول المدنيين المتضررين من النزاع في السودان، بمن فيهم من يعيشون في مناطق سيطرة المتمردين، إلى خدمات المساعدة الإنسانية التي تلبي المعايير الدولية، والسماح للصحافة للوصول إلى هذه المناطق، والضغط على طرفي النزاع لدخول هذه المناطق.
- إجراء تقييم كامل ومستقل للاحتياجات الإنسانية بمجرد الوصول إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق الذي يسيطر عليه المتمردون، وتلبية احتياجات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية العاجلة للنساء والفتيات.
- التأكد من أن جميع الخدمات الصحية المقدمة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون تعالج بشكل كاف احتياجات النساء والفتيات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- مطالبة أطراف النزاع بضمان وصول المساعدات الإنسانة المحايدة بأمان ودون إعاقة إلى مناطق سيطرة المتمردين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق عبر خطوط النزاع والحدود. اتباع تدابير إضافية بموجب المادة 41 من "ميثاق الأمم المتحدة"، في حالة عدم الامتثال، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2046.
- فرض عقوبات مستهدفة مثل تجميد الأصول وحظر السفر ضد الحكومة السودانية ومسؤولي الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال الذين يعتبرون مسؤولين عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك القصف العشوائي والانتهاكات الأخرى، والعرقلة المتعمدة لوصول المساعدة الإنسانية المحايدة إلى ولايتيّ جنوب كردفان والنيل الأزرق، في انتهاك للقانون الدولي؛
- بالنظر إلى الأدلة الهامة على وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين من قبل القوات المسلحة السودانية منذ عام 2011، توسعة نطاق حظر الأسلحة المفروض على دارفور لتطبيقه على جنوب كردفان والنيل الأزرق.
- الإذن بإجراء تحقيق مستقل في الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب من قبل كلا الجانبين في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

إلى الخبير المستقل المعني بالسودان

- السفر إلى مناطق سيطرة المتمردين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لرصد القيود المفروضة على حق النساء في الصحة. إذا تعذر الوصول بسبب عرقلة حكومة السودان أو الحركة الشعبية أو الجيش

الشعبي، سيتوجب حينها إجراء المقابلات في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا لجمع هذه المعلومات.

- إدراج استعراض لصحة المرأة في التقرير المقبل.

إلى المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية

- السفر إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لرصد القيود المفروضة على حق المرأة في الصحة. إذا تعذر الوصول بسبب عرقلة حكومة السودان أو الحركة الشعبية أو الجيش الشعبي، سيتوجب حينها إجراء المقابلات في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا لجمع هذه المعلومات.

إلى حكومة الولايات المتحدة

- رصد التقدم الذي أحرزته الحكومة السودانية في مقابل مجموعة معايير مرجعية حقوقية محددة لتقييم أهليتها لاستمرار تخفيف العقوبات. من أهم هذه المعايير ما إذا كان السودان يسمح بدخول مجموعات المعونة الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك جنوب كردفان والنيل الأزرق الذي يسيطر عليه المتمردون. إدراج إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأم وتنظيم الأسرة كمؤشر رئيسي للحصول على المساعدة الإنسانية؛
- تأخير التقييم الرسمي للسودان فى ما يتعلق بالعقوبات الأمريكية لإتاحة الوقت الكافي لتقدم حقيقي. على الولايات المتحدة أيضا إعادة تقييم نظام العقوبات بهدف فرض عقوبات "ذكية"، وتحديد الأشخاص الذين توجد ضدهم أدلة موثوقة لاستهدافهم بالعقوبات.